الرسائل والأطاريح

أطروحة دكتوراه

جهود فقهاء المغرب العربي في بناء النظام السياسي الإسلامي بين سنة "633هـ – 922هـ"

عنوان الأطروحة:

جهود فقهاء المغرب العربي في بناء النظام السياسي الإسلامي بين سنة "633هـ – 922هـ"

أ/ سليمان ولدخسال

قدمت هذه الأطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية تخصص أصول الفقه، وقد نوقشت بتاريخ 18 نوفمبر 2008م وتحصل صاحبها على الشهادة بتقدير مشرف جدا وكانت بإشراف الدكتور علي عزوز أما لجنة المناقشة فكانت متكونة من الدكاترة الآتية أسماؤهم: الدكتور كمال بوزيدي رئيسا والدكتور محمد الأمين بلغيث والدكتور محمد سليم قلالة والدكتور كمال لدرع بصفتهم أعضاء مناقشين

تحاول هذه الأطروحة الإجابة على إشكالية العلاقة بين الفقيه والسلطان، في فترة تاريخية محددة من فترات المغرب العربي " القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين "، ودور هذه العلاقة في بناء معالم نظام سياسي إسلامي في الحكم و العلاقات الدولية، وإمكانية الإفادة منها حاضراً ومستقبلاً.

وعليه قمت بتقسيم هذه الأطروحة إلى مقدمة ومبحث تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة.

في المبحث التمهيدي والمعنون بـ " فقهاء المغرب العربي في فترة دول ما بعد الموحدين مع بيان مصطلح النظام السياسي الإسلامي" تناولت في المطلب الأول منه تاريخ الدويلات الثلاث:

الحفصية في تونس والزيانية في الجزائر والمرينية في المغرب، منذ تأسيسها بعد سقوط الموحدين إلى أن سقطت هذه الدول وأصبحت إيالات للدولة العثمانية.

وفي المطلب الثاني تناولت الحديث عن الفقهاء المغاربة السياسيين من خلال مصادرهم التي قسمت إلى مصادر غير مباشرة كالتفسير و الحديث والفقه وأصوله والتاريخ والتراجم والطبقات ...الخ، ومصادر مباشرة تناولت الحديث عن الفقه السياسي استقلالاً

وليس عرضاً وهذا من خلال الكثير من الأعلام المغاربة كالخزاعي والمغيلي وابن خلدون والونشريسي...الخ فضلا على بيان المراد من مصطلح الفقيه.

وأما المطلب الثالث فقد تعرضت فيه إلى بيان مصطلح النظام السياسي الإسلامي باعتباره مصطلحا معاصرا ، والمصطلحات القديمة الأخرى التي تقابله كالخلافة والإمامة والإمارة و الملك والسلطنة ، وهذا بغرض ربط الحقب التاريخية للدولة الإسلامية بواقع العصر حتى تحدث عملية الانسجام والتقويم والبناء بطريقة واقعية ومنطقية.

وفي الفصل الأول من هذه الأطروحة تناولت هيكل النظام السياسي الإسلامي الذي كان قائما على أربع وظائف لا يكاد يخلو عصر إسلامي منها بما في ذلك دول ما بعد الموحدين، وعليه قمت بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ، تعرضت في المبحث الأول إلى نظام الحكم وتطوره التاريخي من الخلافة الراشدة إلى دول ما بعد الموحدين، ولاحظت أن نظام الحكم تحول بعد الخلافة الراشدة من نظام قائم على أساس المبايعة الحرة والحقيقية أو بالتعبير المعاصر قائم على الانتخاب و التداول على السلطة إلى نظام وراثي مستند إلى العهد بالمفهوم الملكي، وهذا ما أثر سلباً على عملية تطور وبناء ونضج الآليات المؤسساتية للدولة التي انطلقت في عهد الخلافة الراشدة ثم توقفت بعد هذا العهد إلى حدٍ ما ، على أن هذا لا يمنع من القول بأن تلك الدول التي قامت على أساس الملك كانت قريبة من نهج الخلافة الراشدة في أمور كثيرة منها :

التقييد بأحكام الشريعة الإسلامية عبادة ومعاملة. ولاحظت أيضاً أن شرط القرشية وإن شكّل مخرجاً سياسياً سليماً في عهد الخلافة الراشدة إلا أنه استعمل بعد ذلك كسلاحٍ ذي حدين وظفه الكثير بغرض الشرعية الدينية ما عرض الدول الإسلامية إلى الكثير من المآسي، ولهذا بحثت في هذا الموضوع فاستعرضت آراء فقهاء الإسلام والأدلة التي اعتمدوا عليها وتوصلت إلى رأي جديد وهو أن المراد بأحاديث القرشية الدين وليس الخلافة، وأما الأحاديث التي يحتمل فيها معنى الخلافة فقد حملت على أساس الإخبار بالغيب لا إظهار حكم وهو رأي يجمع بين النصوص ولا يهملها.

وفي المبحث الثاني تعرضت إلى نظام الوزارة وبينت أن دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم الإسلامي عرفت هذا النظام، ونظام الحجابة من خلال المبحث الثالث، ونظام الكتابة من خلال المبحث الرابع ولاحظت من خلال هذه المباحث الثلاث كيف

أن المغاربة استفادوا من الطاقات الأندلسية والمشرقية ما يترجم الشعور بوحدة المسلمين، على أن أهل الذمة لم يقلدوا أي منصب سياسي عدا الدولة المرينية التي وظفت البعض منهم ولكن في فترات تاريخية محدودة.

وربما توهم البعض أن هذا النظام السياسي هو من صنيع الساسة من الملوك والأمراء فقط، فجاء الفصل الثاني والمعنون بـ "جهود فقهاء المغرب العربي وآثار ذلك" ليدحض ذلك، وعليه قمت بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين تناولت في المبحث الأول جهود هؤلاء الفقهاء، فقسمت في البداية مواقفهم في التعامل مع السلطة إلى ثلاثة مواقف، موقف الانزواء والعزلة فذكرت مبرراته وبينت محاسنه ومساوئه، وموقف المعارضة التي اتسمت بطابعين، طابع سلمي ومن مظاهره رفض تولي الولايات والأعمال ورفض أخذ هدايا السلاطين، وتحريم أكل طعامهم، والجرأة على قول الحق والنصح ولو كلفهم ذلك غالياً، وعدّ الملوك فقراء مدينين، والدعاء للسلطان تحت طائلة الخوف من بطشه وعدّ ذلك من البدع التي استحدثت، ووصف الملوك بأنهم خارجون عن مقتضيات الخلافة الشرعية، وهذا الموقف أيضاً لا يخلو من إيجابيات وسلبيات، وطابع القوة والعنف الذي كان محدوداً جداً، والموقف الثالث والأخير هو موقف المشاركة الذي كان عليه غالبية فقهاء المغرب العربي.

هذا الموقف استعرضت فيه مظاهر جهودهم فقسمتها إلى اثنين هما: جهود البناء والتأسيس ومن مظاهر ذلك تولي الفقهاء الرتب والولايات، وتنفيذهم الحق والصادق لهذه الولايات وصلابتهم فيه، والتنظير لهذه النظم من خلال مواقفهم وما أنتجوه من كتب، فضلاً على شوراهم وأثرها في بناء النظام السياسي الإسلامي، وجهود الاستقرار والمحافظة، ومن مظاهره مكانة ومنزلة الفقهاء عند الخاصة والعامة ودورها في تثبيت أركان الحكم، ودور القضاء والقضاة الذي عرف قفزة نوعية في بلاد المغرب العربي تطبيقاً وتقعيداً، وقيمة قاعدة جريان العمل التي تعد ابتكاراً مغاربياً على استقرار الدولة، ومشاركة هؤلاء الفقهاء لها أسبابها ومبرراتها وهي مسوغات شرعية وسياسية واجتماعية تبرز رجاحة ونضج الفقيه الذي كان يعيش ظروف عصره ويقدر آماله وآلامه ولا يتحرك إلا وفق الحاجة وضمن دائرة فقه الأولوية وهو في كل ذلك يقف موقف المؤثر الموجه لمجتمعه نحو بر الأمان، وعلى هذا الأساس

فمن الخطأ بما كان تحميل الفقيه أكثر مما يطيق، ومن الظلم بما كان اختزال قرون من العطاء والثراء في بعض الحوادث السياسية الأليمة.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تناولت فيه الآثار المترتبة على هذه الجهود والتي تمثل الأمارات والدلائل على نجاح أو فشل هذه الأنظمة، فبدأت بالآثار الإيجابية التي انعكست على الكثير من فقهاء المغرب العربي، وسجلت أيضاً بعض الأخطاء لبعض الأفراد لتعذر تحقق الكمال فيهم، ولأن هذا ينسجم مع النزعة العلمية الموضوعية، ومن هذه الإيجابيات الكثيرة أخلاقهم وورعهم الكبير الذي أكسبهم هيبة واحتراماً من الخاصة والعامة، وتجلت عندهم أيضاً القيمة العلمية فقد عرفت هذه الفترة ثورة علمية حقيقية عكست الصورة الصادقة التي بناها الفقهاء بما عرفته الدولة من استقرار، فضلاً على تشجيع العلم والعلماء من قبل الملوك، والمنافسة التي كانت بينهم في استدعاء أشهر العلماء، ونزوح علماء الأندلس واستقرار الكثير منهم في بلاد المغرب العربي.

وببروز هذه الحركة العلمية النشطة برز علماء في مختلف التخصصات بدءاً من العلوم الشرعية والعلوم اللسانية والاجتماعية إلى العلوم الطبيعية والكونية.

واستطاعت هذه النهضة العلمية أن تحقق قفزة نوعية بفضل تغيير مناهج وطرق التعليم التي أصبحت تولي اهتماماً كبيراً لجانب الدراية والبحث والاستنباط وروح النقد انعكست إيجاباً على مناهج المغاربة على المديين المتوسط والبعيد.

ووقع الربط بين الجانب النظري والجانب العملي ما أدى إلى اعتراف المستشرقين بأنه لم يقع تصادم بين الشريعة والعرف، كما وجدت أيضاً حركة علمية للرد على اليهودية والمسيحية.

وتأكيداً للثنائية الإيجابية بين الحاكم والفقيه فقد كان السلاطين يتدخلون لتلافي الضعف الموجود في طرق التعليم.

ومن السلبيات التي سجلت في حق الفقهاء تعرض عدد منهم إلى القتل والسجن ومصادرة الأموال، ويلاحظ أن الدولة الحفصية كان لها النصيب الأكبر في عدد قتلى الفقهاء ثم بنسب أقل في الدولة المرينية والدولة الزيانية.

على أن الأخطاء التي سجلت على بعض العلماء برزت في أن البعض استغل مركزه في الدولة ليحقق بعض الأغراض الشخصية كالانتقام أو زحزحة بعض المنافسين، وأن البعض ربما تصرف ببعض الجهوية الضيقة، وأن بعضهم وقف مواقف غير إنسانية في سبيل إرضاء مخدومه، وأن البعض بالغ في التودد والثناء والمدح مع السلاطين وتجاوز عيوبهم.

وبعدها تعرضت إلى الآثار الإيجابية التي ترتبت على واقع المغرب العربي ومنها الاستقرار السياسي النسبي الذي عرفته هذه الدول، فقد كانت أكثر دول المغرب العربي بقاءً وأطولها عمرا "أكثر من ثلاثة قرون"، ومنها أيضا قيادتها للعالم الإسلامي ولو لفترة وجيزة عن طريق بيعة شرعية وهذا لأول مرة في تاريخ دول الإسلام، فضلا على محاولة الوصول إلى وحدة سياسية بين هذه الدول، واستمرار الوحدة الثقافية بينهم، وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي عندهم، ظهر ذلك في تحسن القدرة الشرائية للمغاربة مقارنة بما عند المشارقة، والعمل على الحفاظ على العملة المحلية برغم وجود العملات الأجنبية، وكذا تشييد برج الماء داخل البحر ووسط الأمواج من ساحل سبتة، واختراع أنواع من الساعات منها الساعة المائية الكبرى التي علقت في شوارع فاس وتلمسان.

أما سلبيات هذا النظام فأهمها انقسام المغاربة إلى دويلات ثلاث، وتقاتلهم لفترات طويلة ما عطل طاقاتهم وإمكاناتهم التي كانت لصالح إسبانيا، وقيام نظام حكم المغاربة على أساس ولاية العهد والتوارث وسيطرة الوزراء على الحكم في بعض الأوقات ما أدى إلى سقوط الكثير من الأسر الحاكمة.

وأما الآثار التي ترتبت على الفقه السياسي الإسلامي فقد عرف هذا الأخير نضجاً كبيراً ولهذا قيل: إن القرن الثامن للهجرة كان قرن المقاصد الشرعية وقرن الكتابات السياسية الوصفية منها و التقويمية الأخلاقية والتي أتت جميعها موازية بتجارب سياسية فعلية ومتنوعة على مستوى الدول المستجدة والسلطات المتعاقبة فيها.

أولا: من النتائج التي سجلت على مستوى نظام الحكم أو القانون الدستوري ما يلي:

- فكرة مشروع تأسيس دستور نموذج ابن رضوان وأبي حمو الزياني.

-تفسير أصل نشأة الدولة كان أكثر واقعية عند هؤلاء الفقهاء – نموذج ابن خلدون- الذي فسرها بحاجة الناس إلى ذلك بخلاف الغرب الذي قام سياسيوه بافتراضات وتخيلات لا علاقة لها بالواقع، وهو أيضا رد على بعض المعاصرين الذي قال بأن ابن خلدون لم يتعرض لهذه النشأة، والصحيح أن ابن خلدون نظر إلى هذه النشأة زمانا ومكانا أعني أنه انطلق من بدايات الوجود الإنساني وإلا فإن بيعة العقبة الأولى والثانية ووثيقة المدينة المنورة شكلت العقد الاجتماعي الحقيقي الذي على أساسه قامت الدولة الإسلامية وليس العقد الاجتماعي الإفراضي الذي قال به روسو وغيره من أساطين الفكر السياسي الغربي.

-قيام الدولة القطرية الحديثة على الأركان الثلاث:الشعب والإقليم والسلطة، قال بها ابن خلدون وسبق غيره من علماء هذا العصر.

-أشكال الدولة قسمها ابن خلدون إلى ملك طبيعي وملك سياسي وخلافة على أساس وظيفي قانوني، وهو ما يصلح قانونا يسقط على كل عصر ومصر.

ثانيا: وأما على مستوى مفاهيم الحكم ومؤسساته: فيلاحظ في تعاريف المصطلحات أن ابن خلدون أبدع في تعريف الخلافة، ومثل تعريفه مسلكا جديدا ومنهاجا خاصا دل على قوة الشخصية والابتكار.

- توليد مصطلحات دستورية تميز به المغاربة مثل مزوار، قهرمان...الخ.
- بروز مبدأ الأخذ برأي الأغلبية في الشورى.
- مبدأ تنقيح مناط الرأي في الشورى منوط بتعدد تخصص المشاورين.
- توجيه طاقات الناس فيما يعود بالنفع لكل المجتمع.
- مبدأ القيام بحركة التنقل الدوري لذوي المناصب والولايات.
- التأصيل الشرعي لنظم الحكم ومؤسساته الشرعية من خلال كتاب تخريج الدلالات السمعية للإمام الخزاعي التلمساني.
- إن شروط الإمامة بدأت في العد التنازلي والتناقص بفعل الإكراهات الواقعية بدءاً من الآمدي والإيجي إلى ابن خلدون وابن الأزرق حيث اقتصرت هذه الشروط على النجدة و



الكفاية و سلامة الحواس و الأعضاء، و لئن بقي ابن خلدون مصرا على شرط العلم والاجتهاد فإن ابن الأزرق رأى إسقاطه لتعذره و يكتفى عنده بمراجعة العلماء.

- أما شرط القرشية فإن الإمام المقري قال بعدم جدواه لعدم تحققه واقعا فقد أصبح مظنونا غير مقطوع به.

- اتفاق جل الباحثين في مواضيع الآداب السلطانية أن ابن خلدون من خلال مقدمته يعد استثناء أو طفرة في عالم السياسة، لهذا لم يصنفوا مقدمته ضمن ما يعرف بالآداب السلطانية، وفي مقدمته تم اكتشاف قانون جديد هو العمران البشري.

وأما الفصل الثالث و المعنون: بالعلاقات الدولية في بلاد المغرب العربي، فقد قسمته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول منه طبيعة العلاقات الدولية مع الدول ومع أفراد الدول، فأما مع الدول فيلاحظ أن بلاد المغرب العربي تعاملت مع دول العالم العربي والإسلامي على أساس السلم والأخوة وتبادل المنافع، وأما في علاقات بلاد المغرب العربي مع بعضها البعض فقد غلب عليها أسلوب الحرب خاصة بين الزيانيين والمرينيين، ولم يمنع هذا من وجود فترات هدوء وسلم، وأما تعاملها مع العالم الغربي المسيحي فقد غلب عليها طابع القتال و الحرب بسبب الظروف الحربية التي كانت تمر بها بلاد الأندلس، ولم يكن هذا ليمنع من وجود علاقات سلم تخللتها معاهدات صلح و تجارة، ونعني بأفراد الدول اللذين كانوا يعيشون في كنف الدولة الإسلامية ببلاد المغرب العربي عن طريق رابطة تسمى عقد الذمة وعقد الأمان بنوعيه الخاص والعام، ولقد دلت الشواهد التاريخية والاعترافات الاستشراقية أن أهل الذمة من اليهود والنصارى عاشوا أحسن فتراتهم في ظل هذه الدويلات الثلاث: الحفصية والمرينية والزيانية.

وفي المبحث الثاني تناولت فيه المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها دول المغرب العربي مع غيرها من الدول والتي كانت متأثرة إلى حد بعيد بالظروف الإقليمية و الدولية والتي اتسمت بطابع الحروب، فإذا ما جاءت فترات الهدوء والسلم نشطت هذه المعاهدات وتنوعت لتشمل النواحي التجارية والاقتصادية والثقافية.

وخصصت المبحث الثالث إلى السفارات التي عرفتها أنظمة حكم دول المغرب العربي مع مختلف دول العالم.

وفي الفصل الرابع من هذه الأطروحة تناولت جهود الفقهاء في العلاقات الدولية ببلاد المغرب العربي وأثر ذلك، فقسمته إلى مبحثين تناولت في المبحث الأول جهود هؤلاء الفقهاء التي برزت في مظهرين هما:

المظهر الأول: قيام الفقهاء بالمشاركة والتنفيذ الفعلي، ففي أوقات الحرب والاقتتال إذا كان جهادا مشروعا شاركوا بالنفس والمال والتحريض والخطب وبرفع معنويات الحاكم حتى لا تنهار في مواطن الحروب، وقد استشهد وأسر عدد كبير منهم.

أما في الحروب الداخلية التي كانت تنشب بين الإخوة الأعداء فقد قاموا بمجهودات لرأب الصدع وجمع الشمل فنجحوا في بعضها وتجاوزتهم أخرى، كما تصدوا وعالجوا الاضطرابات والفتن الداخلية، وفي أوقات السلم كانوا هم فرسان البعثات الدبلوماسية والسفارات، وكانوا هم من يبرم ويفاوض في المعاهدات، ومع أفراد الدول من الذميين اللذين وجدوا كامل الحرية والمساواة والعناية، إنما كان ذلك بفضل شريعة الإسلام التي حمل لواءها الفقهاء ونماذج ذلك كثيرة في فتاوى الإمام الونشريسي وغيره.

المظهر الثاني: ظهر في حركة التأليف و الكتابة التي شملت المصادر غير المباشرة كالفقه والحدود - كتب التعاريف - والقواعد الفقهية و النوازل والفتاوى، وتبرز أهمية كتب الفتاوى في أنها تتعامل مع فقه الواقع، وتوجد الحلول للنازلة، فقد كانت بمثابة المرآة الصادقة و المعبرة على واقع المغرب العربي، وشملت أيضا المصادر المباشرة ككتاب الولايات للونشريسي وكتب المغيلي في السياسة الشرعية وكتاب تخريج الدلالات السمعية وكتاب الشهب اللامعة لابن رضوان وكتاب المقدمة لابن خلدون وكتاب الواسطة لأبي حمو الزياني، ومن الأسباب والمسوغات العلمية التي جعلت الفقهاء يشاركون في هذه العلاقات الدولية تلك المسوغات العلمية، لأن القيام بمثل هذه المهام يتطلب علما بالأحكام الشرعية وقدرا من الثقافة، وهذا القدر مع العلم الواسع والثقافة الكبيرة هو الذي أهل الفقهاء لأن يكونوا أعلاما في فقه التنزيل وفقه الواقع، ذلك أن ارتباط مصالح الدولة الإسلامية بمصالح الدول الأخرى وضع عددا كبيرا من الأسئلة ما كانت لتجد حلا لولا فتاوى هؤلاء الفقهاء الذين كانوا يواكبون الأحداث ويعالجون الأمور كما تقتضيه مصالح المسلمين.

وأما المبحث الثاني: فقد خصصته لآثار جهود هؤلاء الفقهاء حيث تحققت الكثير من الإنجازات إقليميا ودوليا، ومن هذه الإنجازات الإقليمية بروز الإستقرار و الصلح تجلى ذلك في إبرام الكثير من اتفاقيات الصلح والسلم، وفي تحقق الوحدة المغاربية في التجارة الدولية، وفي البعثات الدبلوماسية وانتقال العلماء والطلبة بين مختلف دول المغرب العربي بكل حرية.

وتجلى أيضا في تمكن المغاربة من صد الحملة الصليبية الفرنسية الثامنة على تونس سنة668هـ، وفي بروز نواة لسلاح الأسطول البحري عندما قام البجائيون بالأعمال الجهادية في البحر، حيث تطورت ما بين القرن العاشر و الثالث عشر الهجريين حتى بلغت الذروة. وفي الخروج من قبضة الاستعمار الإسباني إذ سرعان ما تحررت الأراضي بفضل مساعدات الدولة العثمانية، وعليه فإن سقوط هذه الدول هو سقوط أسر حاكمة وليس سقوط شعوب، فضلا على انتقال الحكم في الغالب من هذه الأسر إلى أخرى كانتقال الحكم المريني إلى الحكم الوطاسي.

ومن الإنجازات الدولية تأخير سقوط غرناطة، لأكثر من قرنين بفضل جهاد المغاربة، وفتح القسطنطينية قبل سقوط غرناطة، و استقبال النازحين من المشارقة بعد سقوط العباسيين بيد التتار، واستقبال النازحين الأندلسيين، و تفعيل العلاقات الأخوية مع العالم العربي والإسلامي، وتفعيل آليات السلم مع العالم الغربي المسيحي، ودفع وتنشيط حركة التجارة الدولية، وتم فيها أيضا فضح نوايا إسبانيا على المديين القريب و المتوسط، فضلا على استقبال أفراد الدول من اليهود في بلاد المغرب العربي عندما تعرضوا للأذى والاضطهاد من قبل إسبانيا، وتسهيل معاملاتهم في البيع و الشراء و تخصيص مساكن لهم وتقليدهم وظائف ومناصب حكومية.

وعلى مستوى الفقه السياسي الإسلامي برزت نتيجتان الأولى منهما ظهرت في بروز الكثير من المصطلحات الدولية منها: الموطن، والمعمى، الامتداد القاري...الخ.

وأما النتيجة الثانية فقد ظهرت في أثر هذا الفقه على قواعد القانون الدولي و العلاقات الدولية، ومنها:

- أسس العلاقات الدولية التي تحكم الدول هي المصلحة إلا أن ملوك المسلمين كما يقول ابن خلدون: يجرون منها على ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بحسب جهدهم.

- العلاقات الدولية تدور حول أمرين أساسيين هما: أهمية الدراسة التاريخية للعلاقات الدولية، وشروط إقامة علاقات سلمية.

- والقانون الدولي الإنساني و المجاملات و الأعراف الدولية و العلاقات الاقتصادية والاهتمام بالصحة العمومية.

- وفي مجال ضمان حقوق الإنسان لابد من ضرورة التثبت وضرورة تفقد أحوال السجون، وعند ابن خلدون فإن الكسل و التخلف يعدان من أثر انتهاك حقوق الإنسان.

وأما الفصل الخامس والأخير فقد خصصته لبعض التصورات المعاصرة لنظم الحكم والعلاقات الدولية و ربطتها بالفصول السابقة، وعلى هذا قسمت هذا الفصل إلى مبحثين تناولت في الأول منهما طرق الوصول إلى السلطة وضوابط ذلك، وركزت على الطرق والآليات السلمية مع ضرورة الاستفادة من الآليات المعاصرة كوجود دستور إسلامي ومجلس نيابي أو شوري ومحاكم قانونية وتحديد مدة حكم رئيس الدولة، واعتماد أسلوب المعارضة أو الأحزاب السياسية وقيام دولة المؤسسات وتفعيل ما يسمى بالمجتمع المدني، كما ركزت في هذه الأطروحة أيضا على ضوابط منهجية وموضوعية لتطبيق الشريعة الإسلامية، ولعل أهمها دور الفقيه المحوري في عملية البناء و التغيير السياسي في أي مرحلة من مراحل الحكم، وضرورة التمييز بين الوسائل والمضامين ووجوب التعامل بذكاء مع مصطلحات هذا العصر.

وأما المبحث الثاني فقد خصصته لتصورات معاصرة في معالم نظم الحكم الإسلامية والعلاقات الدولية فتعرضت إلى طبيعة هيكل نظام الحكم في الإسلام، ونظام الخلافة بين الموروث القديم والمتغير الحديث، وبعض الإشكالات المتعلقة بشروط الحاكم وشرط الاجتهاد وشرط النسب القرشي، وفي العلاقات الدولية تعرضت إلى طبيعة علاقات المسلمين مع الغير، ونظام الخلافة بين الحكم القطري والحكم المركزي، وبعض الإشكالات المتعلقة بالقانون الدولي الخاص كالأقليات في بلاد الإسلام "أهل الذمة" والأقليات المسلمة في بلاد غير المسلمين، وحقوق الإنسان بين الإسلام والمواثيق الدولية.

وأنهيت أطروحتي بخاتمة تضمنت نتائج البحث المتوصل إليها، وبعض التوصيات المقترحة كمواضيع للبحث.